ومؤدب حذاءه لا الى غيره كما فى زيد ضارب فى داره عمرو قوله الا تخفيفا
لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز ان تفيد تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا ولا يجوز ان تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا
فالاولى ان يقال اى تفيد تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله فى اللفظ والمعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه
بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما
انه يجعل المصير بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا تفيد الا
تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا
فما يقال ان ذكره فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه
وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا
لتبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على قياس افادة الاضافة
المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله فى اللفظ اى فى
لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله
كان اصله القائم غلامه ولا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على
مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولانه لا تخفيف فى المضاف اليه
الا فى تبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه لا تخفيف فى المضاف اليه
بعدهما الضمير قوله واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول
لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع فى الصفات
نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا فى الاضافة

لانه جاء حرف التعريف فى المضاف اليه
بعد حذف ياء الضمير ح

اللفظية

اللفظية مثل ما روعى فى الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا
التزم الاضمار فى الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع
ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله
والمراد ان المشار اليه بنعم اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر
لبناء اللاحق على السابق واثبات السابق باللاحق ولا يثبت المجموع هنا
لما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم
افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد
فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب
بتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة قوله فلا يرد انه
لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت دفعه
بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا اذ افترقا
ضارب زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت
التعريف لتساويا فى الامتناع ولم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز
قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف
مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص
وتقديم المتفرع المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان المنفى متقدم على الاثبات فى الترتيب الذى يكون
فى الاستدلال مرعى فيما فعله المص قوله واما ما وقع فى شعر الاعشى